أخبار قصيرة

العدوان الصهيوني الأمريكي على إيران يُربك سلاسل توريد المكونات الإلكترونية

أفاد مسؤولون تنفيذيون في قطاع الإلكترونيات بأنّ العدوان الصهيوني الأمريكي على إيران أدّى إلى تعطيل إمدادات المواد الخام الأساسية ورفع أسعار لوحات الدوائر المطبوعة (PCB) المستخدمة في جميع الأجهزة الإلكترونية، بما فيها الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وخوادم الذكاء الاصطناعي. ويُمثّل هذا التعطيل ضغطاً جديداً على مصنّعي الإلكترونيات الذين يعانون أصلاً من ارتفاع كلفة رقائق الذاكرة، إضافة إلى التأثير المتزايد للحرب على سلاسل التوريد العالمية وإمدادات النفط. ووفق المصادر، فإنّ مجمع الجبيل للبتروكيماويات في السعودية تضرّر مطلع نيسان/أبريل، ما أدّى إلى توقّف إنتاج مركّب «راتنج بولي فينيلين إيثر» عالي النقاء (PPE)، وهو مادة أساسية في تصنيع مكوّنات لوحات الدوائر المطبوعة.

أسطول الصمود العالمي ينطلق من إيطاليا بهدف كسر الحصار الصهيوني على غزة

انطلقت «مهمة ربيع ٢٠٢٦» التابعة لأسطول الصمود العالمي، الأحد، من جزيرة صقلية الإيطالية بهدف كسر الحصار الصهيوني على غزة وإيصال مساعدات إنسانية إلى الفلسطينيين في القطاع، بعد استكمال الاستعدادات الأخيرة. وكانت قد انطلقت السفن في ١٢ أبريل/نيسان الجاري من مدينة برشلونة الإسبانية، ضمن مبادرة جديدة يشارك فيها ممثلون عن منظمات مجتمع مدني وناشطون ومتطوعون من مختلف دول العالم. وتُعَد هذه المبادرة الثانية للأسطول، بعد محاولة سابقة في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ انتهت بتعرّض السفن لهجوم من الاحتلال الصهيوني أثناء إبحارها في المياه الدولية، واحتجاز مئات الناشطين قبل بدء ترحيلهم.

«غوغل» تبرم اتفاقاً مع البنتاغون لاستخدام نماذجها للذكاء الاصطناعي في مهامٍ سرية

أفادت صحيفة «ذا إنفورميشن»، يوم الثلاثاء، نقلاً عن مصدر مطلع، بأن شركة «غوغل»، المملوكة لمجموعة «ألفابت»، أبرمت اتفاقية مع وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون»، تتيح استخدام نماذجها للذكاء الاصطناعي في أنشطة سرية.

ووفق التقرير، يسمح الاتفاق للبنتاغون بالاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي التابعة لـ «غوغل»، لـ «أي أغراض حكومية قانونية»، ما يضع الشركة إلى جانب مؤسسات تكنولوجية كبرى مثل «أوبن إيه آي» و«إكس إيه آي» التابعة لإيلون ماسك، والتي سبق أن وقّعت صفقات مماثلة مع الوزارة.

يشار إلى أن البنتاغون كان قد أبرم خلال عام ٢٠٢٥ اتفاقات تصل قيمة كل منها إلى ٢٠٠ مليون دولار مع مختبرات كبرى للذكاء الاصطناعي، في إطار سعيه لتعزيز قدراته الدفاعية، والحفاظ على مرونة استخدام هذه التقنيات.

بقرار من «الإطار التنسيقي»

«علي الزيدي» رئيساً للحكومة العراقية الجديدة

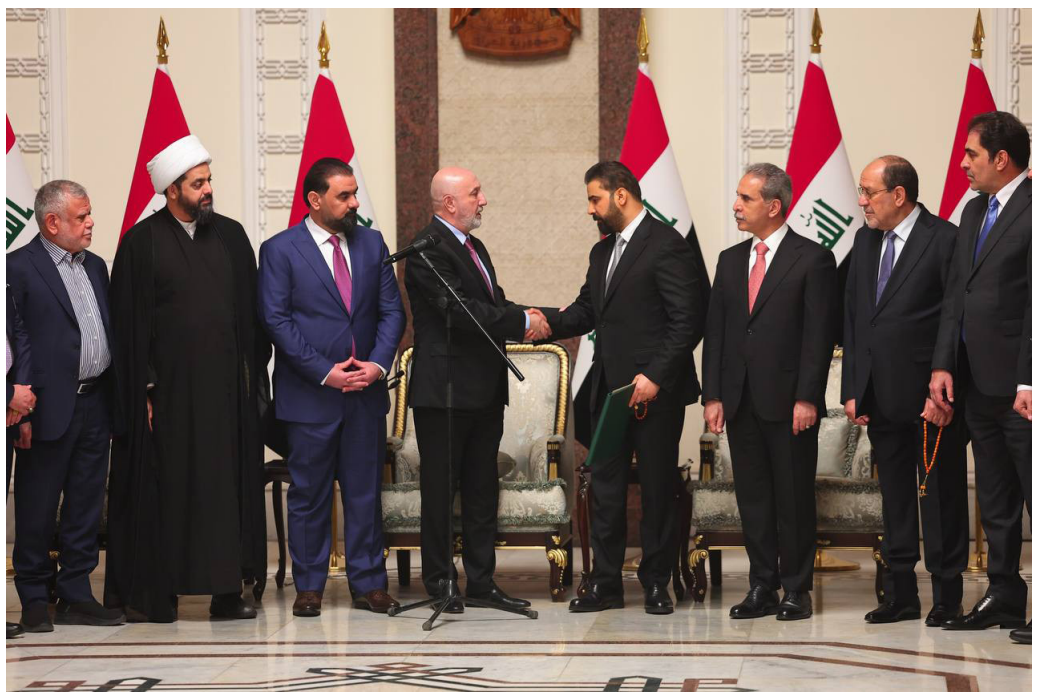

نجح قادة الإطار التنسيقي، وبعد اجتماعات مكثفة، في التوصل إلى إجماع حول اختيار مرشح رئاسة الوزراء المقبلة في العراق.

وعقد مساء الإثنين في ٢٠٢٦/٤/٢٧ اجتماعًا بشأن تكليف رئيس الوزراء. وخلال الاجتماع رشّح الإطار التنسيقي «علي الزيدي» لرئاسة الحكومة العراقية الجديدة. وأشاد الإطار التنسيقي بما قدّمته حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني خلال مدة ثلاث سنوات ونصف من أداء وطني ومسؤول في مواجهة التحديات الاقتصادية والاقليمية والدولية.

وجاء في بيان الرئاسة العراقية أن رئيس الجمهورية العراقي نزار آميدي «يكلّف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً السيد علي الزيدي بتشكيل الحكومة الجديدة». ويأتي ذلك بعدما أنهى الإطار التنسيقي واحدة من أعقد الأزمات السياسية التي شهدتها البلاد منذ نحو خمسة أشهر، بالاتفاق على ترشيح الزيدي رئيساً جديداً للحكومة، وذلك بعد سبعة اجتماعات متسلسلة عقدها في بغداد، لم تفضِ إلى اختيار أي من الأسماء التي ظلت مطروحة طوال الأشهر الماضية. ووفقاً للدستور العراقي، فإنّ على رئيس الوزراء المكلف تشكيل حكومته خلال ٣٠ يوماً من تاريخ التكليف.

نهاية المأزق السياسي باختيار مرشح توافقي

وقرر «الإطار التنسيقي»، اختيار الزيدي لرئاسة الحكومة، بوصفه مرشحاً توافقياً بين قوى الإطار المتنافسة على المنصب. وبذلك تمّ، وفقاً للدستور، تكليفه رسمياً من رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة العراقية بنسختها التاسعة.

وجاء في بيان لـ«الإطار التنسيقي»، نقلته وكالة الأنباء العراقية الرسمية، عقب اجتماع عقده في قصر بغداد الحكومي بالمنطقة الخضراء، مساء الاثنين، أنه «بعد تدارس أسماء المرشحين، جرى اختيار السيد علي الزيدي ليكون مرشح كتلة الإطار التنسيقي، بوصفها الكتلة الكبرى في مجلس النواب، لشغل منصب رئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة المقبلة».

من الناحية الدستورية، أمام رئيس الحكومة المكلف ٣٠ يوماً لإنجاز مهمة تشكيل الحكومة ومنحها الثقة من قبل البرلمان، ويجب أن يصوّت البرلمان بالأغلبية (النصف +١) للحصول على الثقة الكاملة بالحكومة، ومن المرجح ألاّ تكون مهمة تشكيل الحكومة والتوافق على الحقائب الوزارية سهلة، في ظل استمرار توزيع الوزارات بين المكونات.

مَن هو رئيس الوزراء المكلف؟

يتحدّر علي فالح الزيدي من محافظة ذي قار، جنوبي العراق، وهو في العقد الرابع من العمر، ولم يسبق للزيدي (نسبةً إلى قبيلة بني زيد العربية) أن شغل أي منصب حكومي أو سياسي؛ لكنه يملك علاقات واسعة مع مختلف القوى السياسية العراقية. ويُقدم كشخصية تجمع بين الخبرة القانونية والريادة الاقتصادية، مع رؤية ترتكز على الإصلاح المؤسسي وبناء الشراكات الدولية.

يستند الزيدي إلى خلفية أكاديمية متخصصة في الإدارة والقانون فهو لديه ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية، بكالوريوس في القانون.

وبرز في السنوات العشر الماضية بصفته أحد أبرز رجال الأعمال في العراق، ويملك مصرف الجنوب للاستثمار، المدرج على لائحة عقوبات وزارة الخزانة الأميركية منذ عام ٢٠٢٤. وهو رئيس جامعة الشعب الخاصة، والشركة الوطنية القابضة المُشغّلة لسلسلة أسواق «هايبر ماركت» في العراق، إلى جانب معهد طبي ومراكز تجارية مختلفة، وقناة فضائية، وعضو فعال في نقابة المحامين العراقيين.

المسار التاريخي للحكومات العراقية

منذ الغزو الأميركي للعراق، تناوبت على الحكم في العراق ثماني حكومات، أولها حكومة إياد علاوي عام ٢٠٠٤ واستمرت نحو عام واحد، ثم حكومة إبراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥ واستمرت لعامٍ كامل، تلتها حكومتا نوري المالكي الأولى والثانية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٤، ثم حكومة حيدر العبادي، التي سلمت السلطة إلى حكومة عادل عبدالمهدي، الذي استقال بعد نحو عام من تسلمه السلطة تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١٩، لتأتي بعدها حكومة مصطفى الكاظمي، التي استمرت نحو ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠٢٢ تمّ اختيار محمد شياع السوداني رئيساً للوزراء بعد أزمة سياسية وأمنية خانقة ضربت البلاد.

بناء الدولة القوية أهم أولويات رئيس الوزراء المكلف

من جانبه، أعلن رئيس الوزراء المكلف، علي الزيدي، أن أولويات حكومته المقبلة تتمثل في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وبناء دولة عراقية متوازنة إقليمياً ودولياً، مؤكداً أن المرحلة تتطلب تضافر جهود جميع القوى السياسية والاجتماعية.

وأوضح أن ما يتمتع به العراق من موارد بشرية وطبيعية يتيح فرصة لإدارة البلاد ضمن رؤية دولة متمكنة اقتصادياً ومزدهرة اجتماعياً، وأشار إلى أن البرنامج الحكومي المقبل سيكون مكملاً للجهود السابقة الهادفة إلى الارتقاء بالواقع الخدمي والاجتماعي، مع وضع أولويات تراعي تقييم المخاطر واغتنام الفرص. كما أكد أن البرنامج يعتمد على جعل العراق بلداً متوازناً على المستويين الإقليمي والدولي.

ختاماً، تنتظر رئيس الوزراء المكلف مهمة تشكيل الحكومة وقيادة السلطة التنفيذية في ظل تحديات سياسية وأمنية داخلية وخارجية. وجاء التوافق على الزيدي كـ«مخرج سياسي» حاسم أنهى حالة الانسداد والإخفاق الدستوري الذي شهدته البلاد عقب تجاوز المهلة القانونية للتكليف.

جاء التوافق على الزيدي كـ«مخرج سياسي» حاسم أنهى حالة الإنسداد والإخفاق الدستوري الذي شهدته البلاد عقب تجاوز المهلة القانونية للتكليف

بسياسات عصر الاستعمار

واشنطن تسعى للهيمنة الأمريكية على أسواق الطاقة لتحقيق مصالحها

الوفاق/ أثارت تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف جدلاً واسعاً حين اتهم الولايات المتحدة بالسعي للهيمنة على أسواق الطاقة العالمية عبر تجاهل الاتفاقيات الدولية والاعتماد على أساليب وصفها بالاستعمارية. هذه التصريحات ليست مجرد موقف سياسي عابر، بل تعكس صراعاً جيوسياسياً متصاعداً حول الطاقة، المورد الأكثر حساسية في العلاقات الدولية. فبينما ترى واشنطن أن مصالحها الاستراتيجية تبرر تدخلها في مناطق مختلفة من العالم، تعتبر موسكو أن هذه السياسات تُهدد التوازن الدولي وتعيد العالم إلى مرحلة ما قبل القانون الدولي المنظم للعلاقات بين الدول.

العقيدة الأميركية في السيطرة على الطاقة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شكّلت الطاقة محوراً أساسياً في الاستراتيجية الأميركية. النفط والغاز ليسا مجرد موارد اقتصادية، بل أدوات نفوذ سياسي وعسكري. الولايات المتحدة، وفق لافروف، لا تخفي أن لديها «عقيدة الهيمنة على أسواق الطاقة»، وهي عقيدة تتجلى في سياساتها تجاه غرب آسيا وأميركا اللاتينية وحتى أوروبا. التدخلات العسكرية، العقوبات الاقتصادية، دعم الانقلابات أو الضغط على الحكومات، كلها أدوات تُستخدم لضمان أن تكون واشنطن اللاعب الأول في سوق الطاقة العالمي.

هذه العقيدة ليست جديدة، لكنها اليوم أكثر وضوحاً مع التحولات الجيوسياسية الكبرى: الحرب في أوكرانيا، العدوان الصهيوني الأمريكي، الأزمة الفنزويلية، وانهيار مشروع «نورد ستريم» الذي كان يربط روسيا بأوروبا. كل هذه الأحداث تكشف أن الطاقة ليست مجرد سلعة، بل ساحة صراع على النفوذ العالمي.

أوروبا بين التبعية والبحث عن الاستقلال

أوروبا، وفق لافروف، وجدت نفسها معزولة نتيجة الضغوط الأميركية. مشروع «نورد ستريم» الذي كان يضمن تدفق الغاز الروسي إلى ألمانيا انهار، والدول الأوروبية أُجبرت على البحث عن بدائل أكثر تكلفة وأقل استقراراً. واشنطن دفعت الاتحاد الأوروبي إلى التخلي عن الغاز الروسي، ليس فقط لأسباب أمنية، بل لضمان أن السوق الأوروبي يبقى مفتوحاً أمام الغاز الأميركي المسال.

هذا الموقف الأوروبي يعكس أزمة عميقة: من جهة، هناك حاجة ملحة للطاقة بأسعار معقولة، ومن جهةٍ أخرى هناك ضغوط سياسية وأمنية تجعل أوروبا أسيرة للقرار الأميركي. بعض الدول مثل هنغاريا وسلوفاكيا حاولت مقاومة هذه الضغوط، لكن الاتحاد الأوروبي ككل تبنى سياسة تتماشى مع الرؤية الأميركية، ما جعل القارة العجوز في وضع هش اقتصادياً واستراتيجياً.

العالم بين الرفض والقبول

الموقف الدولي من السياسات الأميركية متباين. دول مثل روسيا والصين ترى أن هذه السياسات تُهدد النظام الدولي وتعيد العالم إلى مرحلة الاستعمار، حيث تُفرض الإرادة بالقوة. في المقابل، هناك دول تعتبر أن التحالف مع واشنطن يضمن لها حماية سياسية واقتصادية، حتى لو كان ذلك على حساب استقلالها في مجال الطاقة.

في أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، تقوم الولايات المتحدة بمحاولات إسقاط أنظمة لا تتماشى مع مصالحها، بل وتعتقل رؤسائها، كما حدث مع فنزويلا. وفي غرب آسيا، التدخلات الأميركية غالباً ما ترتبط بالنفط والغاز، سواء عبر الحروب أو عبر التحالفات مع أنظمة معينة. هذا التباين في المواقف يعكس حقيقة أن العالم لم يعُد يعيش في نظام متعدد الأقطاب متوازن، بل في نظام تسعى فيه واشنطن لتكريس أحادية قطبية عبر السيطرة على أهم مورد اقتصادي.

العودة إلى العصر الاستعماري

تصريحات لافروف بأن واشنطن «تسعى للعودة إلى العصر الاستعماري» ليست مجرد خطاب سياسي، بل تعبير عن رؤية روسية ترى أن الولايات المتحدة تستخدم أدوات القرن العشرين في عالم القرن الحادي والعشرين. فبدلاً من احترام القانون الدولي والاتفاقيات الدبلوماسية، تعتمد واشنطن على القوة العسكرية والاقتصادية لفرض إرادتها. هذا السلوك، وفق موسكو، يقوّض أي إمكانية لبناء نظام عالمي قائم على التعاون والاحترام المتبادل.

لكن السؤال يبقى: هل العالم فعلاً يتجه نحو استعمار جديد؟ أم أن ما يحدث هو مجرد إعادة توزيع للقوى في ظل تحولات اقتصادية وجيوسياسية كبرى؟ الواقع أن الطاقة، بما تُمثله من أهمية استراتيجية، تجعل أي صراع حولها يبدو وكأنه إعادة إنتاج لأساليب السيطرة القديمة، حتى لو كان في إطار جديد.

التداعيات المستقبلية على أسواق الطاقة

السيطرة الأميركية على أسواق الطاقة ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل لها تداعيات سياسية وأمنية واسعة. أوروبا ستبقى رهينة للقرار الأميركي ما لم تجد بدائل مستقلة، وروسيا ستواصل البحث عن أسواق جديدة في آسيا وأفريقيا لتعويض خسائرها في أوروبا. أمّا الدول النامية، فستظل ساحة صراع بين القوى الكبرى، حيث تُستخدم مواردها الطبيعية كأدوات تفاوض وضغط.

في النهاية، تصريحات لافروف تكشف عن صراع عالمي يتجاوز حدود الطاقة ليصل إلى جوهر النظام الدولي: هل سنعيش في عالم متعدد الأقطاب قائم على التوازن، أم في عالم أحادي القطبية تفرض فيه واشنطن إرادتها عبر السيطرة على أهم مورد اقتصادي؟

ختاماً الطاقة ليست مجرد وقود يحرك المصانع والسيارات، بل هي وقود السياسة الدولية أيضاً. تصريحات لافروف حول الهيمنة الأميركية على أسواق الطاقة تعكس إدراكاً روسياً بأن الصراع مع واشنطن ليس فقط حول أوكرانيا أو الشرق الأوسط، بل حول مستقبل النظام العالمي بأسره. أوروبا تبدو عالقة بين حاجتها للطاقة ورغبتها في الحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة، بينما العالم منقسم بين من يقبل هذه الهيمنة ومن يرفضها.